المواجهة الاقتصادية لحروب الجيلين الرّابع والخامس

The Economic Confrontation of the Wars of Fourth and Fifth Generation

محمد عماد السنباطي*
mohamedelsonbaty224@yahoo.com

الملخص:

نتج عن التّطور في أساليب الحروب وممارساتها الاستغناء عن الأسلحة والأدوات التقليدية المستخدمة في المواجهات المباشرة وغير المباشرة بين الأطراف المتصارعة، واستخدام فواعل وأساليب جديدة لهدم الدول من الدّاخل من خلال زعزعة أمنها الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد دفعت التّغيرات الجذرية في مفاهيم الحرب، وأساليبها، وممارساتها الدّول كافة إلى إعادة النظر في سبل حماية أمنها القومي؛ بهدف التكيف مع تلك المتغيرات. فلم تعد الحرب قاصرة على المواجهات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، وإنما امتدت لتشمل المجالات الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والمعلوماتيّة، والتّكنولوجيّة، ولم يعد حسم الصّراع يقتصر على من يملك القوة العسكرية فحسب.

ويعد الميدان الاقتصادي أحد أخطر ميادين الحرب؛ حيث يتم استغلال الأزمات والمشكلات الاقتصادية في الدولة المستهدفة لنشر شائعات غياب الأمن الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية بتدعيم من آليات التضليل المعلوماتي وذلك بهدف إثارة الاضطرابات والتّوترات الدّاخلية، ونشر العنف دون أن تدرك

* حاصل على دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة من جامعة المنصورة.

الدولة المستهدفة وجود اعتداء من الأساس؛ نظرًا للتعقيد والتشابك الذي يتسم به الميدان الاقتصادي رغم خطورته على الأمن القومي.

لذلك باتت التّنمية الاقتصـــاديّة ضـــرورة حتمية لمواجهة تحديات الأجيال الحديثة من الحروب، لاســـيما مع تنامي المؤثرات الخارجية على الاقتصـــاد القومي والتي نتج عنها تعقد المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الدّاخليّة. حيث تعد تلك التحديات والمشكلات بيئة خصبة لإثارة الأزمات.

وتسـتهدف التّنمية الاقتصـادية المقصـودة تحقيق الأمن الاقتصـادي من خلال توفير فرص العمل، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ورفع مستوى المعيشة، وخفض معدل البطالة.

وتتجلى أهمية تحقيق الأمن الاقتصـادي في كونه ركنًا أسـاسـيًا في الأمن القومي، وتزداد تلك الأهمية، لاســـيما مع تزايد مخاطر العولمة الاقتصـــادية؛ وتأثر الاقتصـاد الوطني بشـكل مباشـر بالمتغيرات الخارجية، ومما يزيد الأمن الاقتصـادي أهمية وجود ارتباط مباشـر بين الأمن والاقتصـاد، فبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، فالعنف بكافة صوره ينشأ في ظل الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة.

<u>الكلمات المفتاحية:</u> أجيال الحروب؛ السّـــلام الاجتماعي؛ الأمن الاقتصـــادي؛ الأمن القومي؛ التّنمية الاقتصادية.

Abstract:

The development of the methods and practices of warfare resulted in the dispensing of traditional weapons and tools used in direct and indirect confrontations between the conflicting parties, the use of new factors and methods to destroy states from within by destabilizing their economic and social security.

The radical changes in the concepts, methods, and practices of war prompted all states to reconsider ways to protect their national security, in order to adapt to these changes. War is no longer confined to direct and indirect military confrontations, but has extended to include the economic, social, cultural, informational and technological fields, and the resolution of the conflict is no longer limited to those who possess military power.

The economic field is one of the most dangerous fields of war, where economic crises and problems in the target country are exploited to spread rumors of the absence of economic security and social justice with the support of disinformation mechanisms. With the aim of provoking internal disturbances and tensions, and spreading violence without the target country being aware of the existence of an attack in the first place due to the complexity and intertwining of the economic field, despite its danger to national security.

Therefore, economic development has become an inevitable necessity to face the challenges of modern generations of wars, especially with the growing external influences on the national economy, which resulted in the complexity of internal economic and social problems, as these challenges and problems are a fertile environment for provoking crises.

The intended economic development aims to achieve economic security by providing job opportunities, rebalancing the payment balance, increasing foreign and domestic investments, raising the standard of living, and reducing the unemployment rate.

The importance of achieving economic security is evident in the fact that it is a cornerstone of national security. This importance is increasing, especially with the increasing risks of economic globalization. The national economy was directly affected by external variables. What increases economic security is the importance of a direct link between security and the economy. Without development, there can be no security. Violence in all its forms arises in light of poverty, a low standard of living, and high unemployment rates.

Keywords: Generations of wars, social peace, economic security, national security, economic development.

مقدمة:

لم تعد الحرب في الآونة الأخيرة مجرد حرب تقليدية واضحة المعالم والأدوات، وإنما باتت خليطًا من توظيف كافة الأساليب المتاحة التقليدية وغير التقليدية؛ لتحقيق أهدافها في ظل تحول تكنولوجي هائل غيّر كثيرًا من المفاهيم السائدة عن الحرب والصراع؛ حيث أضحى الملمح البارز للحرب هو تطورها المستمر، والذي انعكس في أجيالها المختلفة.

ولقد أصبح جليًّا أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات وتغيرات جذرية في مفاهيم الحرب وأساليبها، والتي فاقت التّطور الذي شهدته البشرية في المجالات الإنسانية الأخرى، حيث ظهرت مفاهيم ونظريات عسكرية جديدة انبثقت عن التهديدات غير التقليدية التي برزت على الساحة العالمية خلال العقود الأخيرة، مما دفع العديد من الدول إلى إعادة بناء تصوراتها وأفكارها المستقبلية لأمنها القومي، وأصبح التكيف مع المتغيرات المتلاحقة والتهديدات المشار إليها أحد أبرز التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي.

كما تماهت الحدود الفاصلة بين حالتي الحرب والسلم، وتجاوزت الحروب الميادين العسكرية لتشمل الميادين الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والإعلاميّة والتكنولوجيّة، وتعددت مصادر التهديدات واتسع نطاقها، ولم تعد هناك حدود فاصلة بين النطاقات الداخلية والإقليمية والدولية، مما زاد الضغوط على الدول المستهدفة من الداخل بصورة غير مسبوقة؛ حيث تتسبب الأزمات الدولية والإقليمية المتتالية في إثارة التوترات والأزمات الداخلية، مثل: الثورات والصراعات الداخلية والتوترات تحت إدارة بعض القوى الدولية والإقليمية.

وفي فهم ورصد التحولات التي طرأت على أساليب الحروب وأهدافها، ظهرت المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالأجيال الجديدة من للحروب، ومنها:

حروب الجيلين الرابع والخامس، وحروب القرن الواحد والعشـــرين، والحروب الجديدة، وغيرها.

ورغم كون الحرب ظـاهرة متغيرة ومتطورة من نـاحيـة الميـدان والخطط والأدوات والآثار بفعل التطور الإنساني، وما أنتجته من ثورات معلوماتية غيّرت من معالم الجوانب الحياتية المختلفة، إلا أن أهداف الحرب نفســـها لم تتغير؛ فجميع أنواعها وأساليبها تركز على الضغط على العدو لتحقيق مصالح معينة.

ويعـد الميـدان الاقتصـــــادي أخطر الميـادين في الأجيـال الجـديـدة من الحروب؛ حيث تمارس فيه أساليب وتهديدات متعددة، منها: استغلال المشكلات الاقتصـادية الموجودة في الدول المسـتهدفة كنقاط ضـعف؛ لتعزيز وترسـيخ تلك المشـكلات والترويج لها؛ وذلك بهدف نشـر شـائعات غياب الأمن الاقتصـادي والعدالة الاجتماعية في تلك الدول. ويدعمها في ذلك نشر المحتويات الإخبارية الكاذبة، أو ما يســمى بالتضــليل المعلوماتي، وذلك كله بهدف إثارة الفوضــى وتصــعيد الاضــطرابات والتوترات الداخلية. ومن ثم تفكيك وحدة المجتمع الذي يؤدي تدريجيًا إلى إنهاك الدول من الداخل، ثم انهيارها تمامًا.

لذلك لم يعد حســم الصــراع في تلك الأنماط من الحروب لمن يملك قوة عســكرية أكبر، وإنما لمن يتمكن من تنفيذ إســتراتيجيات التنمية المســتدامة لتحسـين الأوضـاع الاقتصـادية، ومن ثم اسـتقرار الأوضـاع السـياسـية والأمنية بالتبعية، وغلق المجال أمام المؤامرات والتهديدات غير التقليدية الموجهة من الخارج دون انتظار حدوثها؛ كي لا تكون الدول المستهدفة مسرحًا لعمليات تلك الحروب.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في أن أهداف الأجيال الجديدة من الحروب تتمحور في زعزعة الاستقرار الداخلي للدول المستهدفة، وخلق الأزمات الاقتصادية وتعزيز المشكلات الاجتماعية؛ بهدف تدمير تلك الدول ذاتيًا، بعد أن فشلت الحروب التقليدية في تحقيق النتائج المطلوبة؛ نظرًا للخسائر الباهظة التي خلفتها على المستويين المادي والإنساني، لاسيما في ضوء وجود وسائل أخرى تحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف الممكنة.

كما أن بروز دور العامل الاقتصادي كمحرك أساسي لأغلب الصراعات السياسية يوجب على الدول المستهدفة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق طموحات شعوبها، وإلا صارت ميدانًا جاذبًا لحروب الجيلين الرابع والخامس.

أهداف الدراسة:

تأسيسًا على ما سبق، فإن البحث يهدف إلى إبراز التطور الذي حدث في أساليب الصراع بين الدول، أو بين الدول والجهات أو الجماعات غير الحكومية التي تؤدي أدوارًا أوكلت إليها من دول ومنظمات أخرى، واستعراض ملامح ومحددات ذلك التطور وبيان السياسات والإجراءات التي يمكن للدول المستهدفة اتخاذها لمواجهة الأساليب المستخدمة في الأجيال الجديدة من الحروب عبر أجيال مختلفة، مع الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين كل من السياسة والاقتصاد والأمن، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب، وإنما أضحت قضية قومية تتداخل فيها عوامل عديدة، كما تهدف الدراسة إلى تحديد مجالات التنمية الاقتصادية والأسس التي يجب أن تُبنى عليها، وعلاقتها بمواجهة الأجيال الجديدة من الحروب.

فرضيات الدراسة:

1- ما هي الأسلحة المستخدمة في الأجيال الجديدة من الحروب؟

2- هل أصبحت المشكلات الاقتصادية عاملًا مساعدًا في هدم الدول وزعزعة استقرارها الداخلي؟

3- هل توجد علاقة بين التنمية الاقتصادية والأمن القومي؟

خطة الدراسة:

على ضوء أهداف وأهمية الدراسة، تنقسم خطة الدراسة إلى مبحثين، **على النحو التالي:**

المبحث الأول: الملامح والمحددات الرئيسية لحروب الجيلين الرابع والخامس.

المبحث الثاني: دور التنمية الاقتصـــادية في مواجهة حروب الجيلين الرابع والخامس.

المبحث الأول: الملامح والمحددات الرئيســية لحروب الجيلين الرابع والخامس:

للحرب صـور متعددة وفقًا للأسـلحة المسـتخدمة فيها، وتتفق جميعها في كونها صـــراعًا بين طرفين، ســـواء بين الدول، أو بين الدول والجهات أو الجماعات غير الحكومية، وقد أطلقت عبارة أجيال الحروب للتعبير عن تطورها عبر فترات زمنية متتابعة؛ حيث تم تصنيف كل جيل حسب الأدوات والأسلحة المسـتخدمة فيه والتي تطورت وفق مجموعة من المحددات، ولأن البحث يهدف إلى دراسـة الأسـاليب المتبعة في حروب الجيلين الرابع والخامس، ودور التنمية

الاقتصـــادية في مواجهتها، فقد انقســـم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: ملامح حروب الجيلين الرابع والخامس.

المطلب الثاني: المحددات الرئيسية لحروب الجيلين الرابع والخامس.

المطلب الأول: ملامح حروب الجيلين الرابع والخامس:

إن أساليب وأدوات وأسلحة الحرب وإن اختلفت، ولكنها اتفقت على هدف واحد هو فرض إرادة المنتصـــر على المهزوم وإجباره على الخضـــوع لإرادة المنتصر؛ ولكي تحقق الدراسة هدفها المتمثل في كيفية مواجهة الأجيال الجديدة من الحروب اقتصاديًا، كان لزامًا عليها التعرض بإيجاز للأجيال الثلاثة السابقة من الحروب.

لقد أخذ الصراع في الجيل الأول من الحروب شكل المواجهة المباشرة بين الجيوش النظامية، واستخدمت فيها الأسلحة والأدوات التقليدية، بهدف واحد هو الحسم العسكري بتدمير العدو عسكريًا واقتصاديًا؛ لإجباره على تغيير مواقفه قبل الحرب، وقد بدأت المشـــكلات تواجه هذا النمط المنظم من أنماط الحروب منذ منتصـف القرن التاسـع عشـر، فمع تطور الأسـلحة وأدوات القتال، صـار اصـطفاف الجنود في مواجهة بعضـهم البعض نوعًا من الانتحار، وأصـبحت الطريقة التقليدية لتنظيم ســـاحات المعارك غير متوافقة مع التطور الذي لحق أدوات الحرب؛ وهو ما دفع مخططي الحروب إلى إعادة التفكير بشـأنها، إيذانًا ببداية الجيل الثاني[1].

وبالتزامن مع محاولة حل التناقض بين العقلية الانضـــباطية للنظام العسكري، وبين التطور الذي لحق بأدوات القتال، بدأ الجيل الثاني من الحروب

في الظهور، ونسب المؤرخون العسكريون الفضل للجيش الفرنسي في تدشين هذا النمط من الحروب، من خلال استخدامه قوة النيران المجمعة؛ بهدف استنزاف قوة الخصم، ولخص العسكريون الفرنسيون هذه الإستراتيجية في مقولة " المدفعية تكتسح، والمشاة يحتلون المواقع"[2].

ورغم هذا التغيير في الأدوات، فقد ظل التخطيط المركزي أساسيًا في إطار هذا النمط من الحروب؛ حيث أعيد ترتيب ساحة المعارك من خلال تقديم المدرعات والقطع الحربية على الأفراد، ولكن لم يتم التضحية بمفهوم الانتظام؛ فقد ظل جزء كبير من الاهتمام ينصب على الشكل أو الطريقة التي تُنظم بها ساحة القتال، كما جرى التأكيد على ضرورة ألا تخالف الاعتبارات الجديدة المعايير الصارمة المنظمة للأسلوب العسكري، كالانضباط وتدرج الأوامر والتقدم على الأرض؛ بهدف الاستيلاء على مواقع العدو. كل هذه العناصر ظلت حاسمة في إدارة العمليات العسكرية، وحتى عندما حل السلاح الجوي محل المدرعات كمصدر للقوة العسكرية الحاسمة لم يتغير الأمر كثيرًا؛ إذ ظلت مفاهيم النظام والانضباط تسود الموقف، فالطيران يقصف من الجو، والمدرعات تتقدم على الأرض، والجنود يتحركون تحت حمايتها في ظل توجيه مركزي صارم.

وأهم ما كان يميز الجيل الثاني للحروب عن الجيل الأول هو دور التطور التكنولوجي في الاعتماد على السلاح الجوي والمدافع في الإطلاق الكثيف للنيران كمرحلة أولى، تمهيدًا لدور المشاة كمرحلة ثانية. ويصفها البعض بالمسرحية التي لها نصوص مكتوبة جنودها مدربون عليها[3].

ومع تزايد قوة النيران، وغلبة التشتت على ساحة المعارك، أصبحت المناورة هي كلمة السر في إطار الجيل الثالث من الحروب، وُينسب الفضل في

تطوير المناورات كأسلوب للقتال إلى القوات الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية، حيث طورت تكتيكًا جديدًا للقتال لم تعد فيه قوة النيران هي العنصر الحاسم، ولكن كان الحسم للسرعة والقدرة على الالتفاف والمفاجأة؛ حيث سُميت بالحرب الخاطفة، وساهم في ذلك التطور الذي حدث في صناعة الأسلحة، كالطائرات المقاتلة والدبابات، وبعبارة أخرى لم يعد التخطيط العسكري في حروب هذا الجيل يستهدف مجرد التقدم إلى الأمام، واستنزاف الخصم على نحو مستمر، ولكن تطويق العدو وإيقاع الهزيمة به باستغلال نقاط ضعفه.

وأطلق على هذه الحروب حروب المناورة؛ بسبب إدراك الألمان لعدم تناسب عتادهم العسكري وقدرتهم الاقتصادية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى- آنذاك- لذلك عمدوا إلى تطوير التكتيكات العسكرية، كالمناورة والالتفاف على قدرات العدو واختراق دفاعاته؛ لقطع خطوط الإمدادات وتدمير مراكز القيادة والسيطرة، ومن ثم هزيمته. ويمكن القول إن من أهم سمات هذه الحرب تفادي المواجهة المباشرة[4].

ويمكن إجمال ما سبق في أن الأجيال الثلاثة السابقة استهدفت القطاع العسكري بالدولة لتدميره، ومن ثم إخضاع الدّولة المهزومة لما تمليه عليها الدولة المنتصرة، ثم تحول هدف الحروب في الجيلين الرّابع والخامس إلى هدم القطاع المدني للدول؛ باعتباره المسؤول عن إدارة كل شئون الدولة، لتنهار الدول من الداخل، ولقد ساعد على سهولة تحقيق تلك الأهداف تطور استخدام شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث أصبح العالم كله قرية صغيرة.

وفي الجيل الرابع من الحروب تم استخدام أساليب تهدف إلى إنهاك الخصم بصورة تختلف عن أساليب الحرب في الأجيال الثّلاثة السّابقة، حيث

أصبحت الشّعوب مستهدفة مثل الجيوش، ويعد عدم التّماثل بين الأطراف محل الصّـــراع أهم ما يميز حروب هذا الجيل، فهي حروب بين أنظمة ســـياســـية وجماعات غير نظامية ليس لها انتماءات قومية أصلًا؛ وإنما تعمل على أساس فكري أو أيـديولوجي معين، ولا تلتزم بمبـادئ القـانون الـدولي كـالمعـاهـدات والاتفاقيات الدولية، أو الأعراف المعمول بها؛ كما تعمد إلى اســـتخدام كافة أشـكال الضـغط على الخصـم، من خلال هدم أنظمته السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، كما تستهدف المدنيين بدفعهم إلى ممارسة الضغوط على حكوماتهم، وذلك على امتداد المجتمع الذي يصبح بأكمله ساحة للحرب[5].

ويميز تلك الحروب أيضًـــا أنه لم تعد هناك حدود فاصـــلة بين الحرب والسّـياسـة، وكذا بين العسكريين والمدنيين، حيث يراها البعض أنها الحرب التي تجمع بين تكتيكات الجماعات المســـلحة والحرب التقليدية، مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في تنفيذ المخططات وأشـكال التمرد والصـراعات؛ لاسـتهداف إرادة العدو من أجل تحقيق نصر سياسي[6]، ليس هذا فحسب، بل اتسمت تلك الحروب بالتعقيد وطول الأجل، حيث تسـعى حروب الجيل الرابع إلى إنهاك قوة الدولة المعادية وإضـــعاف إرادتها على المدى الطويل؛ لإجبارها على اتخاذ قرارات أو إجراءات محددة ذات هدف تدميري. أي أن الهدف في تلك الحروب ليس الهزيمة التقليدية لجيش الخصم، بل هو هدف سياسي[7].

ومما يميزها أيضًـا السـعي إلى توسـيع الفجوة بين الحكومات والشـعوب، وإضـعاف الثقة في قدرة الأنظمة على حماية مقدراتها وتلبية طموحات شـعوبها، بالاعتماد على أسلوب التضـليل المعلوماتي في التأثير على الرأي العام، لتكون وسائل التواصل الاجتماعي ذات أثر تدميري أعمق من الأسلحة، حيث يتم من خلالها بث الشـائعات، ونشـر مشـاعر التعصـب والإحباط على نطاق واسـع،

وتعبئة الجماهير بأفكار سلبية عن الدولة ومؤسساتها والتشكيك في كفاءة أدائها باستخدام كافة الوسائل المتاحة، وأخصها وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق الهدف[8].

ويظل الإرهاب – بجانب ما سبق– أقوى أسلحة الجيل الرابع من الحروب لتدمير الدول واستنزاف مواردها ودفعها إلى حروب داخلية ترهق جيشها وأمنها وشعبها مع مرور الوقت، فحروب هذا الجيل تعتمد على الاستخدام المنهجي للإرهاب، والذي يكون موجهًا ضد طوائف دينية أو سياسية معينة أو هدف أيديولوجي معين، وفيه استهداف متعمد أو تجاهل متناه لسلامة المدنيين؛ بهدف خلق اضطراب ملحوظ في التوازنات الداخلية والخارجية للدول المستهدفة، وزعزعة استقرارها من أجل السيطرة على تلك الدول ونهب خيراتها وثرواتها وإضعافها وتفكيكها، وهنا يظهر دور التنظيمات الداخلية والجماعات المدربة في نشر الفوضى بكل صورها داخل الدولة؛ لإفقاد المواطنين الثقة في أجهزة الدولة والتشكيك في إجراءاتها، وإشعال الفتن والمؤامرات وإبراز تلك الأزمات الداخلية عبر وسائل الإعلام؛ لتبدأ الضغوط الدولية في الدور المحدد لها.

ولم تختلف دوافع حروب الجيل الخامس عن دوافع أجيال الحروب التي سبقتها؛ حيث تهدف إلى السيطرة والهيمنة وإجبار الخصوم على الرضوخ ، إلا أن سمات وملامح حروب الجيل الخامس تختلف عن الحروب السابقة في استخدام عمليات مركبة تجمع بين تقنيات اللاعنف والميليشيات المسلحة والاختراق السياسي، كما تتميز بظهور عوامل جديدة، منها: تراجع احتكار الدولة لاستخدام القوة، وبروز فواعل من غير الدول امتلكت القدرة على الدخول في الصراعات، مستغلة في ذلك ضعف الولاء الوطني لبعض الأفراد والجماعات، وتسارع وتيرة التطور التقني، وخاصةً في مجالات الذكاء

الاصـطناعي، وأنظمة التسـليح الحديثة التي أصـبح يسـهل على غير الدول امتلاكها[9].

وقد يظن البعض أن حروب الجيل الخامس ما هي إلا امتداد لحروب الجيل الرابع، أو هي حروب الجيل الرابع المتقدم، لكنها في الحقيقة أكثر تطورًا من أشـكال التمرد والإرهاب؛ لأنها حرب بلا قيود تسـتهدف كسـر إرادة الدول المسـتهدفة باسـتخدام كافة الأسـاليب، ومما يزيد خطورتها ظهور ما يسـمى الأطراف الثالثة أو الوسـطاء بهدف تجنب الدخول في حرب مع دولة أخرى تداركًا لتكلفة الحرب المرتفعة، ولعدم التعرض للعقوبات الدولية كما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية[10].

ومن الأسـاليب المسـتخدمة في تلك الحروب تشـويه وتزييف أفكار ومعتقدات الجماهير؛ لإعطاء نظرة تشـاؤمية عن الأوضـاع السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، وتعميق التناقضـات والانقسـامات المجتمعية ونشـر العنف بسرية تامة دون أن تدرك الدولة المعتدى عليها وجود اعتداء من الأساس أو تترك الدولـة المعتديـة أي دليل يـدينهـا، كمـا تتميز تلـك الحروب بـالتعقيـد وتشكيل التحالفات[11].

وتتلاشـى حدود الاسـتهداف في حروب الجيل الخامس، ومن مظاهر ذلك أن أصـبحت كل من وسـائل الإعلام والبورصـة والفضـاء الإلكتروني ومراكز الأبحاث سـاحات لمعارك الجيل الخامس من الحروب، وأصـبح المتعاملين بأسـواق المال والعلماء والإعلاميين وأصـحاب البنوك ومديري الشـركات ورجال الدين بمنزلة مقاتلين يمكن توظيفهم ضد الدول.

ومن ملامح هذا الجيل من الحروب أيضًـا تزايد الارتباط بين المشـكلات الاقتصـادية والتهديدات الأمنية؛ نتيجة زيادة تأثر الأمن القومي بالقضـايا

الاقتصـــادية العالمية والإقليمية، وأيضًـــا من ســـماتها الاعتماد على التطورات التكنولوجية–خاصـــة في مجالات الذكاء الاصـــطناعي– لزيادة قدرة التنظيمات والجمـاعـات غير الرســـميـة على امتلاك الأدوات اللازمـة لتهـديـد الـدول المستهدفة[12].

المطلـب الثـاني: المحـددات الرئيســـيـة لحروب الجيلين الرابع والخامس:

لقد تغيرت أهداف الدول المتصـــارعة خلال الأجيال المتعاقبة للحرب؛ فقد أحدث التغير في أســـباب ومجالات الحرب، وطبيعة الخصـــوم تغيرًا موازيًا في أهداف الحروب، ومعايير النصـــــر والهزيمة، حيث تحولت من الإبادة إلى استنزاف الموارد ثم إلى المناورة، انتهاءً باستخدام توليفة من الأدوات السياسية والاقتصـادية والاجتماعية والنفسـية؛ لاسـتنزاف إرادة الخصـم، وتحقيق الانهيار الداخلي له.

ففي الجيل الأول من الحروب كان الهدف هو التدمير المباشـــر للقوة العسـكرية للعدو بأسـلوب توجيه ضـربات عسـكرية لها، وتغير الأسـلوب في حروب الجيل الثاني إلى اسـتنزاف موارد الخصـم؛ تمهيدًا لهزيمته العسـكرية أو انســـحابه كما حدث في الحرب العالمية الأولى. وفي حروب الجيل الثالث تم استخدام أسلوب المناورة؛ حيث قام الجيش الألماني باستخدام تكتيكات المناورة ضد مراكز القيادة والسيطرة وهيكل الإمدادات.

ونظرًا للتغيرات الاقتصادية العالمية، وعدم كفاية الموارد اللازمة لاستخدام الأساليب والأسلحة السابق استخدامها في الأجيال الثلاثة الأولى، فقد اعتمدت حروب الجيل الرابع على أسلوب مختلف، وهو استنزاف إرادة الخصم باستخدام

إستراتيجيات حركات التمرد، بالإضافة إلى شن حملات معلوماتية ودعائية مكثفة.

واستكمالًا لتطور أساليب الحرب، فقد توسعت حروب الجيل الخامس في ذلك، من خلال التحالفات بين الدول والكيانات من غير الدول والأفراد؛ بهدف تحقيق الانهيار الداخلي للدولة باستغلال مشكلاتها الداخلية، وزعزعة استقلالها الاقتصادي والسياسي.

والواقع أن تطور أجيال الحرب له عوامل ومحددات يؤدي رصدها إلى فهم التهديدات، والأساليب المستخدمة في أجيال الحروب الجديدة، من أجل التخطيط الجيد لمواجهتها بإستراتيجيات مستدامة ومتطورة تناسب التطور الحاصل في تلك الحروب، فضلًا عن الاستعداد للتغيرات المستقبلية المحتملة فيها. وقد حدد البعض هذه العوامل في تغير مجالات الصراع، وطبيعة الخصوم، وطبيعة الأهداف، وطبيعة القوة، وذلك على النحو التالي[13]:

المجالات الجديدة للصراع:

يلاحظ من استعراض أجيال الحروب السابقة، أن حروب الجيل الرابع نقلت الحرب من ساحة المعركة المادية إلى المجال السياسي، وتجاوزت حروب الجيل الخامس ذلك المجال، من خلال توسيع مجالات الصراع إلى أبعد من ذلك لتشمل المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمعلوماتية. وهكذا نرى اتساع مجالات الحرب، فميدان المعركة أصبح في كل مكان.

الطبيعة المتغيرة للخصوم:

يعد تغير طبيعة الخصوم من أهم محددات تطور أجيال الحروب، فلقد اقتصرت حروب الجيل الرابع على الدول والجماعات المنظمة أو شبه المنظمة،

مثل: حركات التمرد، والتنظيمات الإرهابية. فيما مكنت حروب الجيل الخامس كل كيان يمتلك الوسائل الاقتصادية، والتقنية، ولديه الرغبة في شن حروب من القيام بذلك. ففي عصر المعلومات لم تعد الحرب حكرًا على الدول والجماعات المنظمة فقط، بل أضحت مجالًا لكيانات أخرى، مثل: الشبكات العابرة للحدود الوطنية، والأجهزة الاستخباراتية، والأفراد ذوي الكفاءات شديدة التميز، والتحالفات التي قد تقوم بينهم، وهو ما يعد تطورًا غير مسبوق في تاريخ الحروب.

الطبيعة المتغيرة للأهداف:

يمكن ملاحظة أن الأهداف قد تغيرت أيضًا من خلال الأجيال المتعاقبة للحرب، فقد أحدث التغير في أسباب ومجالات الحرب، وطبيعة الخصوم تغيرًا موازيًا في أهداف الحروب، ومعايير النصر والهزيمة، حيث أدى غياب الموارد الكافية لاستخدام الطرق التقليدية في الحروب، بالإبادة عن طريق المواجهات المباشرة، أو المناورة إلى الاعتماد في حروب الجيل الرابع على استنزاف إرادة الخصم، وتحقيق الانهيار الداخلي له، باستخدام إستراتيجيات وتكتيكات حركات التمرد المسلحة، بالإضافة إلى شن حملات معلوماتية ودعائية مكثفة لفترة طويلة من الزمن، لاستنزاف الإرادة السياسية الداعمة للقتال .

أما حروب الجيل الخامس، فقد توسعت مجالاتها من خلال إقامة تحالفات شبكية بين الدول والكيانات من غير الدول والأفراد، ويتمثل الهدف في تحقيق الانهيار الداخلي للدولة؛ نتيجة القصور الذاتي، وفي هذه الحروب لا تستخدم القوة المسلحة، أو الأفكار وحدها، ولكنها بمنزلة تدمير مباغت غير متوقع يكون محركه الأساسي الإحباط والتأثير النفسي على الشعوب والمؤسسات أكثر من تكامل الخطط لإسقاط العدو.

الطبيعة المتغيرة للقوة:

من الطبيعي أن تتغير القوة أيضًا إذا تغيرت طبيعة الخصوم والأهداف، ففي الأجيال الثلاثة الأولى للحرب كان الخصم معروفًا ومكانه معروفًا. وبالتالي كان تدميره من خلال استخدام القوة العسكرية، إلا أن الوضع تغير خلال حروب الجيلين الرابع والخامس، فلم يعد الخصم دولة لها قدرات وعناصر قوة معروفة يمكن مراقبتها، بل أصبح الخصم غير معروف يمتلك أهدافًا ووسائل مغايرة؛ لهذا فمواجهة هذا الخصم تتطلب تغييرًا في طبيعة القوة المستخدمة، ليشمل مفهوم القوة: الاستقلال الاقتصادي، والاستقرار السياسي، بجانب القوة العسكرية[14].

نخلص مما سبق أن أدوات الأجيال الحديثة من الحروب تتضمن مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والمعلوماتية. فهي حروب شرسة مدمرة بلا أسلحة، أو طائرات، أو مدرعات، أو مواجهة عسكرية مباشرة، وركيزتها تعطيل المسيرة التنموية، وتدمير الثقة بين الحكومات والشعوب مستخدمة في ذلك تقنيات إثارة الشائعات التي تقوم على قاعدة أساسية، مفادها أن الإنسان بطبعه يميل إلى تصديق الكذب لو صادف هواه، وتكذيب الصدق لو خالف هواه.

المبحث الثاني: دور التنمية الاقتصادية في مواجهة حروب الجيلين الرابع والخامس:

تناول المبحث الأول من الدراسة بيان تطور أجيال الحروب ومحددات ذلك التطور، ويمكن القول أن هدف الأجيال الجديدة من الحروب هو التدمير الذاتي للدول المستهدفة؛ بهدف زعزعة استقرارها الداخلي وإثارة التوترات الداخلية

بها، باستغلال الأزمات والمشكلات الاقتصادية الناجمة عن محددات خارجية عالمية وإقليمية تأثرت بها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ومنها فيروس كورونا المستجد، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وهو ما يسترعي التعجيل بسياسات التنمية الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات والمشكلات، والتي لها بلا شك تأثير مباشر على تحقيق السلام الاجتماعي واستقرار الأمن القومي.

وبعبارة أخرى، فإن التنمية الاقتصادية باتت ضرورة حتمية، لاسيما في ضوء الضغوط التي تسببها المؤثرات الخارجية على الاقتصاد القومي؛ إذ أن المشكلات الاقتصادية تمثل بيئة خصبة لإثارة الأزمات السياسية والاجتماعية التي يستغلها البعض لإحداث الانقسام الداخلي، وتنفيذ مخططات هدم الدول، وتتطلب تبني إستراتيجية تنموية شاملة لمواجهتها.

وتستهدف التنمية الاقتصادية المطلوبة التوسع في إقامة المشروعات الصناعية والإنتاجية؛ وتوفير المناخ الملائم من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛ لتوفير فرص عمل، وخفض معدل الواردات وزيادة الصادرات، وهو ما ينعكس على زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وبالتالي رفع مستوى المعيشة، وكل ذلك ينتج عنه تحقيق الأمن الاقتصادي الذي هو ركن أساسي في تحقيق الأمن القومي. وينقسم هذا المبحث في ضوء ذلك إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: أهداف وأسس سياسات التّنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: دور الأمن الاقتصادي في استقرار الأمن القومي.

المطلب الأول: أهداف وأسس سياسات التّنمية الاقتصادية:

تعرف التّنمية بأنها عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد؛ بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، كما تعرف بكونها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب معينة لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيًا واقتصاديًا وصحيًا وثقافيًا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة[15].

أما التنمية الاقتصادية فتعرف بأنها عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة؛ لتحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، فهي غاية النّظم الاقتصادية المختلفة، سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو مختلطة، ويراها آخرون أنها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة النمو السّريع والمطرد؛ بهدف تحقيق زيادة في كل من معدل الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من الدّخل الحقيقي خلال فترة زمنية، ويرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه[16].

ويمكن القول إن التّنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي؛ بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي

عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الأفراد[17].

ولقد تغير مفهوم التنمية تغيرًا جذريًا، وأصبح أكثر شمولًا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي؛ لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، مثل: الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخول والثروات؛ لذا بدأ التحول إلى التنمية الشاملة، من خلال تبني سياسات هادفة تتمثل في خفض معدلات الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح السياسات الاقتصادية للدول.

وتتم التنمية الاقتصادية باتباع أسلوب التخطيط كأداة يمكن من خلالها تحقيق أفضل تعبئة ممكنة للموارد المتاحة واستخدامها بأفضل شكل ممكن؛ لتحقيق الأهداف التي يُجرى تحديدها مسبقًا وفق أولويات تُراعى فيها احتياجات الاقتصاد وإمكاناته والظروف والأوضاع المحلية أو الدولية المحيطة به.

وعلى صعيد آخر، فإن مصطلح التنمية يشمل بجانب التغيرات الكمية تغيرات كيفية عميقة متعلقة بالإنتاج، وما يرتبط بها من تنمية في الزراعة والصناعة بكل صورها ومشتملاتها، وترتبط هذه التنمية بتطوير المهارات البشرية والمعرفة التكنولوجية اللازمة لحسن استغلال الموارد المتاحة وتنميتها واستيعاب العمالة الموجودة وتشغيلها، فضلًا عن الآثار الاقتصادية الإيجابية من خفض الواردات.

كما يرتبط بعملية التنمية إحداث تغيرات في آلية توزيع الناتج القومي؛ إذ يلزم العمل على التوزيع العادل لثمار التنمية، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول بما يضمن استفادة الغالبية العظمى من التنمية، إذ لا يمكن القول بوجود تنمية

حقيقية في مجتمع تستأثر فيه فئة قليلة بالجزء الأكبر من الدخل القومي، في حين لا يستطيع الغالبية إشباع حاجاتهم الأساسية[18].

وللتنمية الاقتصادية أهداف متعددة، إلا أنه سيتم استعراض الأهداف التي ترتبط باستقرار الأمن القومي وتحقيق السلام الاجتماعي، على النحو التالي:

1- رفع مستوى المعيشة:

إن زيادة الدخل القومي من أهم أولويات التنمية الاقتصادية. ويقصد بالدخل القومي القيمة النّقدية السّوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب عام[19]، إلا أن الدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي المتمثل في السلع والخدمات الناتجة عن حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية معينة، والذي ينعكس على ارتفاع نصيب الفرد منه.

وقد تحدث زيادة في الدخل القومي دون أن يصحبها تحسن في مستوى المعيشة، فارتفاع معدل النمو السكاني مثلًا بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي يتعذر معه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي استمرار انخفاض مستوى المعيشة[20].

لذلك يجب أن تستهدف التنمية تعبئة الموارد المتاحة وحسن استغلالها، والاهتمام بزيادة وتطوير الإنتاج، من خلال تبني سياسات صناعية وإنتاجية استثنائية؛ لتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، وزيادة الإنتاجية والتشغيل؛ ليرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم ارتفاع مستوى معيشته.

جدير بالذكر أنه لا تنمية حقيقية إلا إذا استفادت الغالبية العظمى من ثمار هذه التنمية، بحيث لا تستأثر بها قلة. لذلك فإن من أهم أهداف التنمية

تقليل الفوارق الاقتصـــادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع؛ إذ أن تحقيق هذا الهدف ينمي ويعمق الشـــعور بالانتماء الوطني، وما يترتب عليه من تعظيم العطاء والإخلاص في العمل لصـــالح الاقتصـــاد الوطني، كما أن شـــعور كل مواطن بأن له مصلحة مباشرة في تنمية اقتصاده وتطويره، يدفعه إلى مزيد من البذل وحسن الأداء.

2- خفض معدلات الفقر:

يعد ارتفاع معدلات الفقر أهم المشـــكلات الاجتماعية التي تواجه الدول النامية؛ نظرًا لآثاره السلبية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتجلى أهم مظاهر الفقر في عدم قدرة الأفراد على توفير احتياجاتهم الأساسية من الســـلع والخدمات، وبالتالي انخفاض مســـتوى معيشـــتهم، وتردي حالتهم الصـــحية والاجتماعية، مما ينعكس بالســـلب على معدلات الادخار المهمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية غير المتوقعة، ومن ثم تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية.

والفقر لا يعني فقط- فقر الدخل- ولكنه ينســـحب إلى الحرمان من الاختيارات، وتقليل الفرص المتاحة للحياة الكريمة، وهذا ما يعبر عنه مصـطلح " فقر القدرة " Poverty of Ability، أي تدني مسـتويات قدرات الإنسـان إلى الحد الذي يمنعه من العطاء، والمشـــاركة في التعبير عن الإرادة، والإصـــلاح، كما تندرج تحت مفهوم الفقر أبعاد تتناول مســـتويات الصـــحة، والتعليم، والبيئة التي يعيش فيها الإنسان[21].

ويعد خفض معدلات الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة؛ حيث تستهدف كافة السياسات التنموية التحول من مجرد تقديم المســـاعدات الاجتماعية للفقراء إلى مرحلة جديدة تقوم على

التمكين Empowerment، والتحول من الاستهلاك إلى المشاركة الاقتصادية الفعالة؛ لذا يجب ألا يتوقف الأمر على سد حاجات أفراد المجتمع الاستهلاكية، وتقديم المساعدات العينية والنقدية إلى الفئات الأكثر احتياجًا، وإنما يمتد إلى تنمية الموارد البشرية من خلال نشر المعرفة، وتدريب العناصر البشرية؛ لرفع الكفاءة الإنتاجية، وخلق فرص العمل أيضًا لتوفير الكسب الملائم، وبالتالي رفع معدلات الادخار والاستثمار.

3- توفير فرص العمل:

إن المجتمع بحاجة إلى خلق فرص عمل في كافة المجالات، لاسيما الصناعية التي تستلزم التعليم والتدريب المتطور؛ بهدف تنمية المهارات اللازمة لفرص العمل بالقطاع الصناعي المتطور، كما أن توفير فرص العمل الحقيقية هو الأساس الذي يقوم عليه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛ فحيثما تندر فرص العمل، تجد الأسر الفقيرة أكثر تأثرًا بمحاولات زعزعة الأمن القومي، وتنجح إستراتيجيات الهدم الداخلي كما سلف البيان، كما أن توفير فرص العمل يمثل تحديًا ضخمًا في ظل موجة الابتكارات التكنولوجية في قطاعي التصنيع والخدمات التي قلصت الاعتماد على العنصر البشري.

ثانيًا: أسس التنمية الاقتصادية:

تعني التنمية إحداث تغيير جذري منظم في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وأساليب الإنتاج بها، وتقوم التنمية على عدد من الأسس، مثل: توفير الأطر الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة، فضلًا عن إعداد العنصر البشري الكفء، وإصلاح الاختلالات والسكانية والاجتماعية، وحسن اختيار التّنظيم الاقتصادي الفعال، وذلك على النحو التالي:

- **توفير الأطر الفكرية والثقافية والاجتماعية الملائمة:**

إن عملية التنمية متعددة الدوائر والأبعاد المتداخلة، يستلزم البدء فيها توفير الأطر الملائمة لها على كافة المستويات، ويأتي في مقدمتها الإطار الفكري والثقافي الذي ينطوي على إحداث تغييرات جوهرية في الأفكار والقيم والمعتقدات السائدة، وإحلال قيم ومعتقدات أخرى بناءة تدعو إلى العمل والتقدم، والاعتماد على البحث العلمي والتطوير.

وتستلزم التنمية أيضًا تحديد أهدافها على المدى القصير والمتوسط والطويل، وهذا يستلزم توافر الإرادة باعتبارها أحد مقومات التنمية الاقتصادية؛ حيث تذلل العقبات التي تواجه عملية التنمية، ولتخرج القرارات والسياسات معبرة عن أهداف التنمية.

كما تتطلب التنمية الاقتصادية إعادة النظر في التركيبة الاجتماعية للمجتمع، والعمل على تقليل الفوارق بين الطبقات، واتخاذ الوسائل اللازمة لتحقيق عدالة في التوزيع؛ لأن ذلك يعمق الشعور بالانتماء والاستعداد لبذل الجهد لإنجاح التنمية، وطرح الأفكار الهدامة التي تسعى لتثبيط دوافع العمل والإنتاج جانبًا، وهنا يظهر دور المنصات الإعلامية الوطنية.

- **إعداد العنصر البشري:**

إن العنصر البشري أهم عناصر التنمية؛ وهو ما يوجب منحه مزيدًا من الاهتمام، ويتحقق ذلك بتطوير التعليم والتدريب اللذين يرتبطان بمطالب التنمية؛ ويكون ذلك بإكساب العنصر البشري المهارات والقدرات العملية والعلمية اللازمة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج.

إضـــافة لما ســبق تتطلب التنمية حصــر كافة الموارد المادية والبشــرية المتاحة وتعبئتها صوب إحداث التغيير المطلوب، وكذا دراسة ما يمكن توفيره من الداخل، وخفض الهدر في الموارد الوطنية.

- **إصلاح الاختلالات الهيكلية:**

يتســـم الهيكل الاقتصـــادي بمجموعة من الاختلالات التي تعرقل عملية التنمية؛ حيث يســوده قطاع أولي زراعي أو تعديني، بينما يتضـــاءل القطاع الصـــناعي المتطور الذي يتجلى فيه دور الإنســـان، ومدى التقدم العلمي والتكنولوجي. كما يتسم بالاعتماد شبه الكامل على الواردات من الخارج، مما يسبب عجزًا في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن زيادة الاقتراض الخارجي يتسبب في التعرض لضغوط الدول والمؤسسات الدائنة؛ لذا فإن عملية التنمية تحتاج إلى جهود كبيرة وضـــخمة؛ لتعبئة الموارد القائمة والمحتملة وتوجيهها بوعي لإصلاح هذه الاختلالات[22].

- **حسن اختيار التنظيم الاقتصادي الفعال**

إن تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية هدف ينبغي الســعي إليه وفقًا لنوع وطبيعة التنظيم الاقتصـــادي، ومدى كفاءته وفعاليته في تعبئة الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وتحقيق التراكم الرأسمالي[23].

ويتوقف اختيار التنظيم الاقتصـــادي الفعال على مجموعة من العوامل الداخلية، منها مســتوى التطور الذي حققه الاقتصـــاد الوطني، وقدرته على تحقيق الأهداف المطلوبة من عملية التنمية، بالإضـــافة إلى مدى توافر الموارد الاقتصادية المطلوبة؛ لتحقيق تلك الأهداف، بجانب عدد من العوامل الخارجية، منها مدى الاستقلال الاقتصـادي للدولة، والتوجهات الاقتصـادية العالمية، والمؤثرات الاقتصـــادية الدولية والإقليمية والمحلية، فضـــلًا عن

توجهات المؤسسات المالية الدولية، كما توجد عوامل أخرى على مستوى القطاعات والمشروعات تتعلق بمدى الفعالية والكفاءة.

ويمكن القول إن أي أسلوب للتنمية ما هو إلا أداة لتحقيق هدف واحد يتمثل في إجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة. وينبغي ألا يكون أحدها وسيلة في حد ذاته، أو يكون اختياره محكومًا بتوجهات معينة. كما ينبغي أن يكون التنظيم عاكسًا لما تشهده المرحلة الزمنية من تحولات وتغيرات، فضلًا عن مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة في تلك المرحلة الزمنية. ويمكن القول إن الإستراتيجية الناجحة هي تلك التي تقوم على تشخيص سليم ودراسة متعمقة للأوضاع الاقتصادية الداخلية، والمتغيرات الاقتصادية الدولية.

ويجب عند اختيار التنظيم الاقتصادي الفعال الأخذ في الاعتبار عدم الاعتماد على الأسواق الأجنبية بشكل ضخم، والتركيز على المبادرات الوطنية؛ لتحقيق التنافسية للإنتاج المحلي، والاهتمام بتشجيع الصناعة المحلية وتطبيق سياسة إحلال الواردات، وهو ما يقلل الاعتماد على الدول الرأسمالية الصناعية بدرجة كبيرة، الأمر الذي تسبب في مضاعفة المديونيات الخارجية، والرضوخ لشروط الدائنين من الدول والهيئات الدولية المانحة.

المطلب الثاني: دور الأمن الاقتصادي في استقرار الأمن القومي:

يقصد بالأمن القومي بصفة عامة قدرة الدولة على حماية وجودها وقيمها من التهديدات الداخلية والخارجية، ولا يقتصر الأمن القومي في ضوء ذلك على حماية الوطن من التهديدات السياسية التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بنجاح

سياسات التنمية الاقتصادية وبرامج العدالة الاجتماعية. وللأمن القومي مكونات عديدة، أهمها الأمن الاقتصادي[24].

ويقصد بالأمن الاقتصادي أن يملك الفرد الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة، يشبع فيها حاجاته الأساسية، كالغذاء والمسكن اللائق والرعاية الصحية والتعليم[25].

ويعتبر الأمن الاقتصادي من أهم أسس الأمن القومي؛ نظرًا للانعكاسات المباشرة للأوضاع الاقتصادية على الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية، فلا يمكن تصور استقرار مجتمعي إلا في ظل اقتصاد مستقر وسليم. وتزداد أهمية دور الأمن في ضوء محددات العولمة الاقتصادية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني يتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات أو الاختلالات التي تحدث في اقتصادات أخرى.

وللأمن الاقتصادي بعدان، أحدهما قومي، والآخر فردي. ويتمثل البعد القومي للأمن الاقتصادي في حماية المصالح الاقتصادية للدولة، من خلال خلق الظروف المواتية لنجاح سياساتها الاقتصادية التي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع، بينما يتمثل البعد الفردي للأمن الاقتصادي في توفير برامج الحماية والضمان الاجتماعي التي تؤهل المواطنين للحصول على احتياجاتهم الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والصحة والتعليم، لضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق، فالمجتمع الذي لا يستطيع أفراده إشباع حاجاتهم الأساسية مجتمع مهدد اقتصاديًا وغير مستقر أمنيًا [26].

ويمكن القول بأن إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع يؤدي إلى تحقيق أمنه الاقتصادي، والعكس صحيح؛ إذ أن الفرد هو المحرك الأساسي

للنشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن عجزه عن إشباع حاجاته الأساسية، يؤدي إلى خلق مجتمع مهدد اقتصاديًا، ومن ثم غير مستقر أمنيًا.

ويثار التساؤل في هذا الصدد عن كيفية قياس الأمن الاقتصادي. وللإجابة على هذا التساؤل، يشار إلى أن مكتب العمل الدولي في جنيف نشر تقريرًا حول ترتيب الدول من حيث الظروف التي توفرها لعمالها، وموظفيها في مواطن العمل، ومن أهم المعايير التي اعتمد عليها التقرير هي تأمين الدخل الفردي، وتوفير سوق العمل[27].

ويعنى بتأمين الدخل الفردي، قدرة المجتمع على توفير المستوى الضروري من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف للفئات الأكثر احتياجًا، حيث يُنظر للغذاء بأنه يشكل بعدًا اجتماعيًا وسياسيًا، باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية التي كفلتها المواثيق الدولية، والدساتير الوطنية.

أما المعيار الثاني، فهو العمل الذي يعتبر مصدرًا أساسيًا لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ويعمل على تحويل الإنسان من حالة الفقر والجوع إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك يُنظر للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بأنه مجتمع فقير، أو غير منتج، أو غير نام، أو متأخر. ويعد ارتفاع معدلات الناشطين اقتصاديًا داخل الدولة أحد مؤشرات ومقاييس وضعها الاقتصادي، وقدرتها على تحقيق أمنها الاقتصادي.

وفي الواقع إن الأمن الاقتصادي يرتبط بالأمن القومي ارتباطًا وثيقًا، وتجد مجاله في أن تهديدات الأمن القومي لم تعد خارجية فقط، بل قد تنبع من الداخل؛ نتيجة للسياسات التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية في الداخل. وفي علاقة الأمن بالاقتصاد، يرى البعض أن الأمن هو عدم وجود تهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، ويراه آخرون أنه عبارة عن التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن[28].

ولقد أصبح جليًا أن الأمن الاقتصادي والسلام الاجتماعي لا يتوفران في غياب التنمية المستدامة، فالعنف بكافة أشكاله ينشأ في ظل الفقر وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة، فكلما تحسن وضع الاقتصاد القومي، كلما ارتفع مستوى معيشة الفرد، وتحسنت الأوضاع الاجتماعية وابتعدنا كثيرًا عن منابع العنف والإرهاب[29].

من استعراض أهداف التنمية الاقتصادية، يتأكد لنا طبيعة العلاقة بين الأمن الاقتصادي، واستقرار الأمن القومي. فالتنمية الاقتصادية الحقيقية وفقًا للأهداف السابق توضيحها مؤداها تحقيق السلام الاجتماعي المنشود، والاستقرار الداخلي المستهدف، لاسيما في ضوء التطور الحاصل في أجيال الحروب التي تستهدف الانهيار الاقتصادي للمجتمعات. وقد جاءت تقارير منظمة العمل الدولية لتبين أثر الأمن الاقتصادي في تدعيم السلام الاجتماعي، لاسيما إذا كانت التنمية الاقتصادية مصحوبة بالضمان الاجتماعي، أو ما يماثله من سياسات اجتماعية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، والتي تزيل مشاعر الغضب والإحباط لدى الفئات الأكثر تمثيلًا في مجتمعات الدّول النامية[30].

نخلص مما سبق أن التنمية الاقتصادية الشّاملة التي تستهدف خفض معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل تدعم بنيان الدولة ضد تهديدات الأجيال الحديثة من الحروب، وتجعل المجتمع نسيجًا متكاملًا، وهو ما أدركته القرارات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة التي دعمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودشنت المبادرات الاجتماعية، فضلًا عن دعم الصناعات الإنتاجية ذات معدلات التشغيل المرتفعة، وهو ما من شأنه السير في طريق تحقيق الأمن الاقتصادي، وبالتبعية استقرار الأمن القومي.

الخاتمة وخلاصة النتائج:

استهلت الدراسة في مبحثها الأول بعرض لملامح ومحددات أجيال الحروب، وتضمن المطلب الأول منه عرضًا لملامح ذلك التطور بدءًا من حروب الجيل الأول، أو الحرب التقليدية، التي اتخذت شكل المواجهة المباشرة بين الطرفين المتصارعين. واقتصرت على استخدام الأسلحة والأدوات التقليدية. ثم حروب الجيل الثاني التي ظهرت نتيجة للتطور في الأسلحة المستخدمة كالمدرعات، وغيرها، وكذا التطور في أسلوب القتال، كالمباغتة، والضربات المتلاحقة. أما حروب الجيل الثالث، فقد اعتمدت على المناورات، وتجنب المواجهة المباشرة كأسلوب للقتال، مع تطور جديد في الأسلحة المستخدمة، كالطائرات المقاتلة.

واستكمالًا للتطور المستمر في فكر الحرب، وأساليبها، ونظرًا لأن الحرب في صورها التقليدية استنزفت كثيرًا من موارد الدول. فقد بدأ التفكير في تحقيق أهداف الحرب بفواعل جديدة، كالجماعات، والجهات غير الحكومية، وباستخدام أساليب مختلفة، أهمها إستراتيجيات الهدم من داخل الدولة. لذا جاءت الأجيال الجديدة من الحروب لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لزعزعة أمن الدول الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تهديد أمنها القومي، معتمدة في ذلك على الشائعات التي تُبث من خلال وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة.

ولرصد أسباب التحول والتطور في أساليب الحرب، جاء المطلب الثاني ليتضمن محددات التطور الحاصل في أجيال الحروب، والتي اشتملت على تطور مجالات الصراع وطبيعة الخصوم وطبيعة الأهداف ومفهوم القوة.

ولأن الاقتصاد هو المحرك الأساسي لأغلب الصراعات السياسية؛ فقد كان الدافع الاقتصادي ملازمًا لكافة أجيال الحروب، إلا أنه في الأجيال الجديدة من

الحروب شـــغل حيزًا أكبر، وتعددت آلياته، بل تم اســـتخدامه كأحد أســـلحتها الفتاكة؛ لذلك باتت التنمية الاقتصـــادية ضـــرورة ملحة لمواجهة الأجيال الجديدة من الحروب. وانطلاقًا من ذلك تناول المبحث الثاني من الدراسة أهداف وأسس التنمية الاقتصادية المرتبطة بتحقيق السلام الاجتماعي في مطلب أول.

وجاء المطلب الثاني ليبرز دور الأمن الاقتصـــادي في اســـتقرار الأمن القومي، من خلال غلق المجال الداخلي أمام محاولات إعداده كميدان للأجيال الجديدة من الحروب.

نتائج الدراسة:

- اختلاف الجيلين الرابع والخـامس عن الحروب التقليـديـة في الـدوافع والأساليب وميادين الحرب.
- تطور أهـداف الحرب في الأجيـال الجـديـدة من الحروب لتتلخص في التدمير الذاتي والانهيار الداخلي للدول المســـتهدفة، بدلًا من الهزيمة العســـكرية، ولهذا التطور عوامل ومحددات، تتمثل في تغير مجالات الصراع وطبيعة الخصوم والأهداف، وتغير مفهوم القوة.
- تعد المشكلات والأزمات الاقتصادية بيئة خصبة لإثارة التوترات الداخلية، لاسيما في مجتمعات الدول النامية.
- للتنمية الاقتصـــادية أهداف متعددة، أهمها: خفض معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل؛ لارتباطها المباشر بتحقيق السلام الاجتماعي واستقرار الأمن القومي.
- تقوم التنمية الاقتصـــادية على توافر عدة أســـس، منها: توفير الأطر الفكرية والثقافية والاجتماعية الملائمة لخطط التنمية الاقتصـــادية، وإعداد العنصـــر البشـــري القادر على تنفيذ تلك الخطط بكفاءة، وإصـــلاح

الاختلالات في هيكل الاقتصاد القومي، وحسن اختيار التنظيم الاقتصادي المناسب لخطط التنمية المستهدفة.

- يعد الأمن الاقتصادي أهم دعائم استقرار الأمن القومي وتحقيق السلام الاجتماعي المنشود.

التوصيات:

- أهمية الإسراع في خطوات التنمية الاقتصادية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية؛ لتحقيق السلام الاجتماعي، واستقرار الأمن القومي، ومواجهة تهديدات الجيلين الرابع والخامس.
- الاهتمام بالاحتياجات الأساسية لشعوب الدول المستهدفة باعتبارها أهم أهداف التنمية الاقتصادية.
- ضرورة التوعية بأهداف وميادين الأجيال الجديدة من الحروب والسياسات الاقتصادية المطلوبة لمواجهتها.
- أهمية وضع الأسس والمقومات اللازمة لنجاح سياسات التنمية الاقتصادية، على ضوء محددات الأجيال الجديدة من الحروب.
- توعية المواطنين بجهود الدولة المبذولة في إقامة المشروعات الاقتصادية بأنواعها، وفي دعم برامج الحماية الاجتماعية، لاسيما في ظل الأزمات العالمية والإقليمية.

الهوامش:

[1]د. نادية محمود مصـــطفى، حروب الجيل الرابع بين الرواية الأمريكية والرواية المصـــرية– دار التيسير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2016، ص23

[2] Lind William S ,Understanding Fourth Generation War, Military Review, sep/oct, 2004, P12.

[3] إميل خورى، صـراعات الجيل الخامس، شـركة المطبوعات للنشـر والتوزيع، ط3، بيروت، 2019، ص5–6

[4] د. شادى عبد الوهاب منصـور، حروب الجيل الخامس أسـاليب "التفجير من الداخل" على الساحة الدولية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص25–27.

[5] Jason Vestolec, Fourth Generation Warfare, 2001, at: http://www. theatlatic .com /magazine /archive

[6] Artelli Michael J.& Decro Richard F, Fourth Generation Operation: Principles for the "Long War", Small Wars& Insurgencies,Vol.19, No.2, Published Online at tanafonline.com,June 2008, P 226

7 Minoo Yun,Insurgency Warfae as an Emerging New Modes of Warfare& the New Enemy,The Korean Journal of defence Analysis,vol.22,No.1,March 2010,P 114.

[8]محمود عبد الحليم، تعرض طلبة الجامعات لآليات حروب الجيل الرابع بمواقع القنوات الفضـائية، دراسـة منشـورة فى مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام– جامعة الأزهر، العدد 53, الجزء الثانى,2020.

[9]إميل خورى، صراعات الجيل الخامس، مرجع سابق، ص116–233.

[10] Nisar.Col Maaz, 5 GW and Hybrid Warfare its Implications and Response Options, 2018, available on http:// bit.3ipU4NL,Acced in 8/9/2020,P13

[11] شـادي عبد الوهاب منصـور، التحولات الرئيسـية فى المواجهات العنيفة غير التقليدية فى العالم، مجلة دراسات المستقبل، العدد 1، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2017، ص7

[12] د.شادي عبد الوهاب منصور، حروب الجيل الخامس"أساليب التفجير من الداخل" على الساحة الدولية، مرجع سابق، ص41 وما بعدها.

[13] Nisar.Col Maaz," 5 GW and Hybrid Warfare Its Implications and Response, Op.cit, P15

[14] Ney.Joseph, Bound to Lead, The Changing Nature of American Power, New York, Basic Books, 1990, Pp173-188

[15]د.أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، عام 2018، ص7

[16]د. السيد أحمد عبد الخالق وآخرون، سياسات الإصلاح الضريبى والتنمية الاقتصادية، جامعة المنصورة، 2012-2013، ص119

[17]د. أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص15

[18] UNDP,2022 Special Report,New Threats to Human Security in the Anthropocene:Demanding Greater Solidarity,PartI

[19]د. أحمد يوسف الشحات، مبادئ الاقتصاد، دار النيل للطباعة، بدون سنة نشر، ص289

[20]د. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مرجع السابق، ص17

[21]تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، عام 1997، ص 62

[22] IMF,Macroeconomic Developments and Prospects in Low-Income Countries- Dec 2022,P43

[23]د. السيد أحمد عبد الخالق، النظرية الاقتصادية- الجزء الأول، مكتبة الجلاء، المنصورة، عام 1996/1995.

[24]عزت عبد الواحد، تأصيل نظري: مقومات وسياسات الأمن القومي، السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014، ص 33- 35

[25]د. صلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصادي فى تحقيق السلام الاجتماعي، دراسة حالة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، المؤتمر العلمي" دور القانون فى تحقيق أمن واستقرار المجتمع"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 7-8 أبريل عام2014، ص2

[26]د. صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص6

[27]تقرير مكتب العمل الدولي "الأمن الاقتصـــادي من أجل عالم أفضـــل"، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2004. ص 20.

[28] د. صـــلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصـــادي في تحقيق الســـلام الاجتماعي، مرجع سابق، ص5

[29]عمرو عمار، الاحتلال المدني. أســـرار25 يناير والمارينز الأمريكي، الفصـــل الخامس عشر" صناعة الأزمة"، القاهرة، 2014، ص 257 وما بعدها.

[30] تقرير مكتب العمل الدولي، "الأمن الاقتصـــادي من أجل عالم أفضـــل"، مرجع ســـابق، ص22.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

(1) الكتب

- د. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصـــادية والتنمية المســـتدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، عام2018.
- د. أحمد يوسـف الشـحات، مبادئ الاقتصـاد، دار النيل للطباعة، بدون سنة نشر.
- د. السـيد أحمد عبد الخالق، النظرية الاقتصـادية، الجزء الأول، مكتبة الجلاء، المنصورة، عام 1995-1996.
- د. السـيد أحمد عبد الخالق، د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، د. محمد عماد عبد الوهاب السـنباطي، سـياسـات الإصـلاح الضـريبي والتنمية الاقتصادية، جامعة المنصورة،2012-2013.
- إميل خوري، صراعات الجيل الخامس، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2019
- د. شـادي عبد الوهاب منصـور، حروب الجيل الخامس "أسـاليب التفجير من الداخل" على الساحة الدولية، العربي للنشر والتوزيع، 2019.
- عمرو عمار، الاحتلال المدني، أسـرار 25 يناير والمارينز الأمريكي، القاهرة، 2014.
- د. نادية محمود مصـطفى، حروب الجيل الرابع بين الرواية الأمريكية والرواية المصرية، دار التيسير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2016.

- د. نبيل فاروق، أنت جيش عدوك، حروب الجيل الرابع، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، عام 2015.

(2) الدوريات

- د. شادي عبد الوهاب منصور، التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم، مجلة دراسات المستقبل، الإمارات العربية المتحدة، العدد 1، نوفمبر 2017.
- د. صلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، دراسة حالة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، المؤتمر العلمي " دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 7-8 أبريل عام 2014.
- عزت عبد الواحد، تأصيل نظري: مقومات وسياسات الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014.
- محمود عبد الحليم، تعرض طلبة الجامعات لآلية حروب الجيل الرابع بمواقع القنوات الفضائية، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 53، الجزء الثاني، عام 2020.

(3) التقارير:

- تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، عام 1997.
- تقرير مكتب العمل الدولي، الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2004.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

(A) Books

- Ney.Joseph, Bound to Lead, The Changing Nature of American Power, New York, Basic Books, 1990.

(B) Documents& Papers &Reveiws

- Artelli Michael J.& Decro Richard F, Fourth Generation Operation: Principles for the "Long War", Small Wars & Insurgencies,Vol.19, No.2, Published online 18 sep 2008,at tandfonline.com
- Jason Vestolec, Fourth Generation Warfare, 2001, at:http://www. theatlatic .com /magazine /archive
- Lind William S ,Understanding Fourth Generation War, Military Review, sep/oct, 2004.
- Minoo Yun, Insurgency Warfae as an Emerging New Modes of Warfare& the New Enemy,The Korean Journal of defence Analysis,vol.22,No.1,March 2010.
- Nisar.Col Maaz, 5 GW and Hybrid Warfare its Implications and Response Options, 2018, available on http:// bit.3ipU4NL, Acced in 8/9/2020.
- IMF,Macroeconomic Developments and Prospects in Low-Income Countries- Dec 2022,P43
- UNDP,2022 Special Report,New Threats to Human Security in the Anthropocene:Demanding Greater Solidarity,PartI